

عبد المهدي سيبقى في البرلمان حتى تشكيل الحكومة والهاشمي يجدد رفض «استبداد الحزب»

مصدر في الائتلاف الوطني: الاتفاق مع المالكي صعب ونتوقع تدخل النجف قريبا

بغداد - العالم

كشف مصدر مطلع داخل الائتلاف الوطني، ان كتلته تتوقع تدخل وشيكا من النجف لأن المحادثات مع دولة القانون حول المرشح لرئاسة الحكومة، تتجه نحو طريق مسدود على حد تعبيره.

يأتي هذا في وقت قال نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي انه سيواظب على التواجد اليومي داخل مبنى البرلمان حتى حل أزمة تشكيل الحكومة المتأخرة منذ 7 شهور، وجدد النائب الآخر لرئيس الجمهورية طارق الهاشمي رفض كتلته "تكريس السلطة بيد حزب واحد" في إشارة الى حقبة رئيس الوزراء نوري المالكي. وقال مصدر في الائتلاف الوطني رفضا الكشف عن اسمه، ان الآلية التي تتجه اطراف التحالف الوطني (الذي يضم ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي) للاتفاق عليها بعد أيام من المحادثات "ستكون من الصعوبة بحيث لن يمكن لكلا المرشحين (المالكي وعبد المهدي)، تأمين عدد الاصوات لتي تضمنتها تلك الآلية والبالغة 65% لاختيار احدهما".

ويؤكد المصدر لـ"العالم" ان آلية اختيار المرشح التي تحاول اطراف التحالف مناقشتها خلال اليومين السابقين "غير مجدية، على اعتبار ان الحصول على نسبة 65% او حتى 55% من اصوات لجنة ما يعرف بالحكاماء (14 عضوا) امر صعب التامين سواء للمالكي او عبد المهدي".

وتابع "ناقشنا مقترح ان يسقط حق ترشيح كل من عبد المهدي والمالكي في حال فشل الاخيرين في تأمين النسبة المطلوبة من عدد الاصوات، واللجوء الى طرح مرشحين جديدين يدخلون المناقشة داخل التحالف الوطني، وهو امر وافق عليه عبد المهدي فيما رفضه المالكي، الذي يرفض ذلك اللجوء الى الكتل السياسية الاخرى لمعرفة مدى مقبولية مرشحي التحالف الوطني، حيث انه سيلاقى رفضا واسعا بالتاكيد".

وكان الائتلافان شكلا لجنة سميت بـ"لجنة الحكاماء" مؤلفة من 14 عضوا، مهمتها وضع آليات لاختيار المرشح. ويقول مطلعون ان الوطني سيفشل في التناغم

مع كتلة المالكي، وسيبته الى العراقية التي تقول ان لديها "تفاهما جيدا" مع كل من المجلس الاعلى والنيابتي الصدري الذي حرك الجمود مؤخرا بمواقفه على ترشيح عبدالمهدي. لافتا الى ان "الامور معقدة داخل التحالف الوطني ولا يوجد اي افق قد يؤدي الى حل أزمة رئاسة الحكومة داخل التحالف". وذكر ان استمرار الوضع على ما هو عليه "سيشجع المرجعية الدينية على

التدخل لفض الخلاف سواء لصالح المالكي او عبد المهدي". وقال المصدر ان كتلته "تستبعد ان تدعم المرجعية ترشيح المالكي، لأنها تعرف الرفض العريض له من الائتلاف الوطني والقائمة العراقية". في غضون ذلك قال نائب رئيس الجمهورية والقيادي في المجلس الاعلى عادل عبد المهدي، امس الثلاثاء، ان ترشيحه لرئاسة الوزراء جاء "لتبعية لإرادة" أعضاء

الائتلاف الوطني للإسراع بتشكيل حكومة شراكة تخدم الشعب العراقي، لا بموجب أي صفقات عربية أو اقليمية. وأضاف عبد المهدي حسب وكالة (اصوات العراق) خلال مؤتمر صحفي أقيم في مبنى مجلس النواب بالمنطقة الخضراء وسط بغداد، ان ترشيحه لرئاسة الوزراء عن الائتلاف الوطني "جاء بناء على رغبات وطنية داخل الائتلاف وليس بناء على إملاءات



عبد المهدي يتحدث للصحفيين على هامش مشاركته في تجمع مدني نظم امس احتجاجا على تاخر تشكيل الحكومة داخل حديقة البرلمان (رويترز)

واستكمال الشروط الواجب توافرها في مثل هذه الحكومة"، مشددا على أنه "سيعمل في حال تكليفه بتشكيل الحكومة المقبلة على تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقه بما في ذلك فرض الأمن وتأمين الخدمات للمواطنين". وأضاف عن "شكره لأعضاء الائتلاف الوطني الذين منحوه تقفهم بما فيهم من أعتزض عليه أو رحب بترشيحه"، متعبدا أن "يواصل عمله الدؤوب خدمة للعراق في حالة استمرار تأييد الأطراف السياسية له أما في حال فقدانه للتأييد فسيعتذر للشعب ويعيد الأمانة لمن سلمته إياها"، بحسب تعبيره. ودعا عبد المهدي النواب في ائتلاف دولة القانون إلى "تدقيق أدائه وتقييم أعماله إذا ما فاز بترشيح التحالف الوطني"، لافتا إلى أنه "لا يمكن عمليا الذهاب لعقد جلسة البرلمان في ظل وجود مرشحين اثنين للتحالف الوطني بل ينبغي التوافق على مرشح وحيد للتحالف يحظى بمقبولية الكتل الأخرى قبل عقد جلسة مجلس النواب".

وأوضح أنه "سيواظب على الحضور يوميا إلى مبنى مجلس النواب إلى ان يتم الاتفاق على مرشح لرئاسة الحكومة وحل الأزمة التي تعصف بالبلاد"، الى ذلك أكد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية والقيادي في كتلة العراقية ان السياسيين والكتل السياسية ادركوا اهمية وضرورة تشكيل الحكومة في المستقبل موضحا ان الموضوع سيستغرق بعض الوقت ولن يحتاج لوقت طويل جدا.

واضاف في حوار أجرته معه وكالة "كيودو" اليابانية "العراقية هي الفائزة، ولها الحق بتشكيل الحكومة ولكن المشكلة ان الكتل السياسية لم تتقبل هذا الموضوع ولم تعترف بهذا الحق حتى الان، اضافة الى تدخل دول الجوار ووضعهم خطوط حمراء على العراقية بقصد تعويق تشكيل الحكومة".

وقال الهاشمي ان العراقيين لن يتحملوا مجددا تكريس السلطة بيد رئيس الوزراء وأن يكون الأمن والاقتصاد والاعلام وجميع مصادر الدولة بيد حزب واحد أو بيد شخص واحد أو طائفة واحدة موضحا ان ذلك غير مقبول ابدا كون العراقيين متساوون طبعا للدستور بغض النظر عن اديانهم وانتماءاتهم واصفا ما حدث خلال السنوات الماضية بأنه كارثة.

توافق الأضداد بين واشنطن وطهران يدفع بالمالكي الى الواجهة وسط نقمة شعبية على «نتائج الديمقراطية»

بغداد - العالم

قال سياسيون ومحللون عراقيون أمس الثلاثاء، ان ظروفها الداخلية وخارجية أسفرت عن توافق اضداد اميركي- إيراني على رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي لتشكيل الحكومة الجديدة في ظل "افتتاح" دول عربية بالتوقف عن تأييد خصمه اليزيد اباد علاوي بعد ستة اشهر من الانتظار افقدت الكثير من العراقيين صبرهم على الساسة، وحولت الديمقراطية الى "نقمة" تتال الكثير من النقد بشكل متزايد.

ونقل قيادي في ائتلاف دولة القانون، رفض الكشف عن اسمه، عن المالكي تأكيده خلال اجتماع للقائمة أسس الاول الاثنين ان نائب الرئيس الاميركي جو بايدن "قال ان (لدى العراقية العديد من المشاكل والتعقيدات، اكدت للاتراك والازرن ومصر وقطر والامارات ضرورة التوقف عن تقديم الدعم لعلاوي فاقتنعت باستثناء السعودية)".

من جهته، اشار استاذ العلوم السياسية في جامعة المستنصرية ببغداد عزيز جبر الى "احتمال حصول تقارب سعودي- إيراني يسمح بتريكية رضوي الجمع، وخصوصا بعد دخول قطر على الخط".

وردا على سؤال حول تهديد كتلة "العراقية" بزعامه علاوي بمقاطعة العملية السياسية في حال استبعادها، قال لفرانس برس "لا اعتقد ان علاوي يريد الانسحاب

نظرا للمحاذير"، واضاف ان "المقاطعة ليست في صالح من يمثلهم (العرب السنة) لقد سبق وان جربوا ذلك وادركوا انهم لم يجنوا شيئا، فالمشاركة في العملية السياسية ضرورة لمن يسعى الى التغيير واذ لم يتمكن من ذلك هذه المرة، فربما في المرة المقبلة".

من جهته، قال دبلوماسي غربي لفرانس برس "لم يزجنا المالكي طوال اربع سنوات وبلاامكان احتمالها لاربع اخرى". واضاف رافضا ذكر اسمه ان "علاوي مدرك جيدا انه لن يصبح رئيسا للوزراء، لكننا نرغب في رؤيته يلعب دورا مهما فهو كقوة للغة وهذا النوع من الأشخاص نادر جدا في كل الامكنة".

وختم ان "تريكية العراق ومصالح قومياته وطوائفه ليست في صالحه، فالبعض ما يزال يتذكر الخدمات التي قدمها لبلاده لكنهم لا يعتقدون" بضرورة توليه منصب رئيس الوزراء مرة اخرى.

وتابع ان "طهران ترد الصفعة بسبب العقوبات، لكن علاقاتها مع واشنطن ليست متزامنة بشكل خطر.

المسألة. لكن استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد احسان الشمري اوضح ان "إيران لاعب رئيسي في المشهد السياسي العراقي وصاحبة دور اقليمي (...) لقد اخرجت الولايات المتحدة وحشرتها في الزاوية عبر عرقلتها تشكيل الحكومة".

وتابع ان "طهران ترد الصفعة بسبب العقوبات، كما اتهم المالكي العراقية بانها "تطالب بالغاء

فاحمدي نجاد ما يزال رغم كل شيء يعرض الحوار عليها (...). ولذا يأتي التوافق على المالكي بينهما".

واوضح الشمري ان المالكي "يمسك بالعصا من الوسط فعلاقاته جيدة معهما". ومع ذلك، اشار الى احتمال ان تغير ايران رأياها لان "ما يهمها هو بقاء السلطة الفعلية بايدي ائتلاف شيعي بغض النظر عن شخصية رئيس الوزراء. لقد دفعت الائتلاف الوطني الى اختيار مرشحه عادل عبد المهدي".

في ذلك، قال القيادي في ائتلاف المالكي ان الزعيم الكردي مسعود برزاني "البغ علاوي تأييده المالكي وكذلك فعل مع الائتلاف الوطني" بزعامه عمار الحكيم. ونقل عن رئيس الوزراء المنتهية ولايته قوله ان "علاوي بات مقتنعا ان الطرق كلها مغلقة امامه ولا يوجد اي بارقة امل لديه" لاستلام منصب رئيس الوزراء.

واضاف ان "الحوار مع العراقية صعب لان هدفهم اعادة البعث (...) الخلافات اساسية وتتعلق بمصلحتهم الغاء هيئة العدالة والمساءلة وتعويض الذين تعرضوا للاجتثاث".

واتهمهم بانهم يطالبون ب"الغاء قانون مكافحة الارهاب" الذي وضعه المالكي عندما كان رئيسا للجنة الامن في الجمعية الانتقالية العام 2004 و"الغاء المخبر السري" الذي اقره قانون وضع العام 1969 وادخلت عليه تعديلات في الاونة الاخيرة.

كما اتهم المالكي العراقية بانها "تطالب بالغاء

المحكمة الجنائية الخاصة" التي تحاكم كبار المسؤولين عن النظام السابق و"عبادة هيكلية وزارتي الدفاع والداخلية لكي تعود الاجهزة التي كانت تعمل اiban النظام السابق".

وختم مؤكدا ان "علاوي يريد خفض عديد القوات الامنية".

ومن المؤشرات الداخلية على بوادر القبول بالمالكي موقف التيار الصدري، ابرز الكتل التي تعارضه بشدة. وقال النائب البارز عن التيار بهاء الاعرجي "ستتعامل مع نوري المالكي كرئيس للوزراء في حال فوزه برئاسة الحكومة للمرة الثانية".

واوضح الاعرجي ان "مشكلة التيار مع زعيم ائتلاف دولة القانون ليست شخصية بل تتعلق باداء حكومته السعي خلال السنوات الاربع الماضية".

ياتي ذلك، فيما سيطر الاحباط على العديد من العراقيين بسبب الأزمة السياسية والفشل في تشكيل الحكومة، على الرغم من مرور ستة اشهر على الانتخابات التي كان كثيرون يأملون في أن تحقق مزيدا من الاستقرار والسلم.

وقال نصير شالوب (35 عاما) وهو صاحب متجر للملابس في بغداد "الآن أوم نفسي على مشاركتي في الانتخابات. أنا واثق انه لو علم العراقيون أن الأوضاع ستسوء لما أنلوا بأصواتهم لاي من الأحزاب". وقال دريد محمد (37 عاما) وهو صاحب متجر "كنا نأمل أن يكون ساستنا أكثر مرونة وان يتحدوا ويتوصلوا

إلى حلول وسط ويفجأ بوعودهم الانتخابية. لكنهم فشلوا في وقف اراقة الدم العراقي بسبب خلافاتهم". وأضاف "إنهم مسؤولون عن كل عراقي قتل".

وقال قاسم الأعرجي وهو من زعماء منظمة بدر ونائب عن الائتلاف الوطني العراقي الذي تحالف مع دولة القانون لكنه رفض تأييد تولى المالكي رئاسة الوزراء لفترة ثانية ان تشكيل الحكومة ما زال بعيد المنال.

وقال كاظم الشمري وهو من نواب كتلة العراقية إن التوتر السياسي يؤثر بشكل مباشر على الشارع وقد تشهد كثير من المناطق عنفا طائفيًا وأولها بغداد. ومن ناحية أخرى يتنامى شعور العراقيين بالإحباط نتيجة الافتقار إلى المياه النقية والكهرباء. ويستشري الفساد في البلاد.

ويعطل الصراع السياسي الاستثمارات في القطاعات غير النفطية المطلوبة بشدة في بلد حرم من التنمية على مدى سنوات من الحرب والعقوبات والعزلة. وتقول شركات النفط التي أبرمت اتفاقات من شأنها زيادة الطاقة الانتاجية العراقية لتصل إلى مستوى الطاقة الانتاجية السعودية البالغة 12 مليون برميل يوميا انها تراقب الأزمة لمعرفة ما إذا كان الوضع الأمني سيئًا.

وقال علي الطريحي (39 عاما) وهو موظف حكومي "الأزمة.. ستستمر فترة طويلة لان القرارات ليست في أيدي الساسة العراقيين. تأخير تشكيل الحكومة يعكس صراعا بين دول المنطقة".

150 دولاراً «ضريبة دولة العراق الاسلامية» على السيارات القادمة من بغداد او سوريا

ضباط اميركان وسكان: القاعدة تأخذ اتاوات من تجار الموصل وتتحكم بخروج البضاعة ودخولها

الموصل - براشانت راو

تفرض دولة العراق الاسلامية في الموصل غرامات مالية على الجميع وخصوصا التجار بغرض تمويل انشطتها، وفقا لعدد من السكان وضباط عراقيين واميركيين منتشرين في شمال العراق.

ورغم تراجع مستويات العنف والهجمات في الموصل ومحافظة نينوى والحد من تهريب الاسلحة عبر الحدود مع سوريا، فان التهديد والضغوط ما تزال العملة السائدة في هذه المنطقة. وفي تصريح لفرانس برس، قال عبدالحامد علي (44 عاما) في هذا السياق "الكل يدفع ويوزع التاجر المبلغ على البضاعة التي ينقلها ولا احد يقول: لا او يتأخر في الدفع لانهم يجزون سيارته او يغلقون محله الى ان يدفع ما عليه".

واضاف، وهو صاحب محل للمواد الغذائية، ان "دولة العراق الاسلامية تفرض غرامة على المركبات التي تنقل المواد الغذائية القادمة من سوريا او بغداد قيمتها 200 دولار و150 دولار على الشاحنة التي تعبر الطريق و100 دولار على الشاحنة المتوسطة وصولا الى خمسين دولار للاصغر حجما".

وتابع علي "ان من يتجاسر ويرفض الدفع فسيكون مصيره ماثلا لمصير ابو محمد، احد تجار حي الجزائر الذي قتل وجرح ابنه، عندما رفض ان يدفع للدولة" في اشارة الى دولة العراق الاسلامية.

واضاف بحسرة "اين قواتنا الامنية؟ لو كان لدينا جهاز امني واستخباراتي قوي لما تضاعفت هذه الظاهرة (...) لكن حتى عناصر حماية القادة الامنيين واقعون تحت رحمة القاعدة". وتسري روايات مماثلة عن الموصل التي كانت مركزا تجاريا مهما عبر العصور الغابرة.

وقال استاذ جامعي في العلوم السياسية رفض الكشف عن اسمه ان "الموصل تشهد ولاة مافيا جديدة مشابهة لتلك الموجودة في ايطاليا لكن بغطاء ديني واسع".

واضاف "لو قمنا باحتساب الاموال التي تجمعها القاعدة يوميا لدرنا انها تستطيع دعم القتال ليس فقط في الموصل انما في كل العراق وقد تساعد اعمالهم في افغانستان واليمن".

واشار الى ان المسؤولين الامنيين يعملون جيدا بذلك ويحملون الاهالي المسؤولية باعتبارهم لا يتعاونون مع الاجهزة الامنية لكن الحقيقة تكمن في غياب الجهاز الامني والاستخباراتي من جهته، قال الكابتن في الجيش الاميركي كينيث بنوا الذي يسير دوريات مشتركة مع قوات الامن العراقية والبشمركة الكردية في محافظة نينوى ان "القاعدة تمارس الابتزاز بسبب توقف عمليات تهريب الاسلحة والمتفجرات".

كما تؤكد الشرطة العراقية ذلك. وقال العقيد حامد عبد الله الملحق بقوة مشتركة مقرها قاعدة مارز في جنوب الموصل "اما ان يجمعوا الغرامات بالقوة او يتلقوا مساعدات مالية من الخارج لشن الهجمات".

وتشير القوات الاميركية الى انخفاض ملحوظ في اعمال العنف في نينوى حيث تم تسجيل ست هجمات فقط خلال الاشهر الثلاثة الماضية مقابل 24 هجوما بين شباط (فبراير) ونيسان (ابريل).

بدورها، تؤكد المنظمة البريطانية "ايرك باي كاونت" تراجع اعمال العنف في نينوى الا انها ما تزال اخطر من بغداد.

وقال الكولونيل تشارلز سكستون قائد اللواء الثاني في الفرقة الثالثة للشلثة في قاعدة مارز ان القاعدة "قيد التحول الى منظمة إجرامية كليا بسبب دوافعها المالية ونظرا لايديولوجيتها

واهدافها المبهمة للغاية". واضاف ان "هدفها الاول تأمين الاموال للقادة والعناصر".

من جهته، قال الكولونيل دان ريد انه سمع عددا من الاشخاص يشتكون واقعة الابتزاز بينما كان في احد الاسواق الشعبية في الموصل برفقة قائد الفرقة الثالثة في الشرطة الاتحادية العميد محمد لطيف، واخر تموز (يوليو) الماضي.

واضاف ان الضابط العراقي قال لهم "اتصلوا بي مباشرة اذا حاول احد ما ابتزازكم ماديا لان هذا المال يستخدم في تمويل الجريمة المنظمة او النشاط الارهابي".

واوضح ريد الذي يراس فريقا من المستشارين العسكريين ان التعاون بين مختلف الاجهزة الامنية ضعيف الامر الذي يعيق جهود التصدي للجرانم. واكد "التعدام الثقة بين الجميع هنا". من جهته، قال امين جميل احمد (37

يعمل صاحب مولد كهربائي في احد احياء الموصل ان "الدولة (الاسلامية) تفرض علينا دفع مبلغ خمسين دولارا شهريا حدا ادنى".

واضاف "ليس هناك من يعارض، الكل يدفع برضاه او مجبرا حتى معامل الاسمنت والادوية والملابس الكل بدون استثناء (...) المسؤولون المحليون يعرفون هذا جيدا لكنني لا اعرف سبب سكوتهم على ذلك".

بدوره، قال صلاح انور قاسم صاحب صيدلية في منطقة النينوى يونس ان "جميع صيدليات الموصل تدفع للدولة 150 دولار شهريا والكل يدفع دون نقاش".

واكد ان "الجهات الامنية تضع احدي مركباتها العسكرية لحماية الصيدلية اذا تقدم صاحبها بشكوى، الامر الذي يدفع برجال الدولة لاستهدافنا قرب منازلنا لذا فمن الافضل ان ندفع بصمت وليتحمّل المريض ارتفاع سعر الدواء".